



عمادة البحث العلمي
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

Journal homepage:

<http://scientific-journal.sustech.edu/>



الآثار الاقتصادية للبرامج الأوروبية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الشراكة الأورو- متوسطة
"دراسة حالة- الجزائر و تونس"

قدري شهلة و زغيب شهرزاد

جامعة تبسة - الجزائر

جامعة عنابة -الجزائر

المستخلص:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على برامج الدعم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة أثارها الاقتصادية في كل من الجزائر وتونس في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي كمجموعة. وتوصلت الدراسة من خلال المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الإحصائيات إلى وجود تباين واختلاف واضح بين التجريبتين فيما تعلق بالجزائر، فقد تبين عدم تغطيتها للأهداف المسطرة واستثناءها لغالبية مؤسسات القطاع ، على عكس تونس التي تعددت فيها برامج الدعم محققة نتائج إيجابية تتماشى إلى حد كبير والأهداف المسطرة و هذا ما ساهم في تجسيد تونس لمنطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية في التاريخ المحدد، في حين عمدت الجزائر إلى تأجيل إرساء منطقة التبادل الحر إلى سنة 2020م بسبب الانعكاسات السلبية على التوازنات المالية وعدم تمكنها من تأهيل الاقتصاد ليتمشى ومتطلبات المرحلة الجديدة. ومن أهم توصيات الدراسة : العمل على توجيه المشاريع المشتركة مع الاتحاد الأوروبي في القطاعات غير النفطية خاصة قطاع الصناعة لإرساء منطقة التبادل الحر .

ABSTRACT:

This study aimed at highlighting the support programs for small and medium-sized enterprises sector; besides understanding its economic impact in both Algeria and Tunisia in the context of cooperation with the European Union as a group. The study revealed through the descriptive and analytical approach based on statistical data to the existence of clear differences and variation between the two experiences. Regarding Algeria, it has been demonstrated that the stated objectives have not been met; also the majority of institutions in the sector have not been involved in the process, unlike in Tunisia, where many positive results have been achieved in accordance with the assigned objectives. This state of affairs allowed the Tunisian economy to become part of the free trade zone for industrial products on the indicated date, while Algeria postponed its integration to that zone to the year 2020 because of the negative repercussions on its financial equilibrium and its inability to upgrade its economy to the requirements of the new stage. One of the main recommendations of the study is to direct the joint projects with the European Union in the non-oil sectors, especially the industrial sector, to establish a free trade area.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورو- متوسطة، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، برامج الدعم.

المقدمة :

تكتسي منطقة البحر الأبيض المتوسط أهمية بالغة و مكانة إستراتيجية هامة، لذا عمل الاتحاد الأوروبي على إعادة بسط نفوذه بالمنطقة من خلال طرح مشروع الشراكة الأورو متوسطية الذي أعلن في مؤتمر برشلونة سنة 1995م . وقد سارعت دول الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الانضمام لهذا المشروع الأوروبي لمواكبة التغيرات الحاصلة والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث كانت تونس الدولة السبّاقة في التوقيع على اتفاق الشراكة لتليها دول أخرى بما فيها الجزائر . وعلى اعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أثبت نجاعته في العديد من الاقتصاديات كونه محركاً تنموياً أساسياً ، فإن دول جنوب و شرق المتوسط بما فيها الجزائر و تونس سعت إلى استغلال اتفاق الشراكة المبرم مع الطرف الأوروبي لتنمية و دعم هذا القطاع حتى يتمكن من إحداث أثر إيجابي على الاقتصاد و من هنا تبرز المشكلة البحثية في التساؤل التالي :

ما هو الأثر الاقتصادي للبرامج الأوروبية لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل من الجزائر و تونس ؟
فرضية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين :

1- يحمل اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية من خلال البرامج الأوروبية الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة انعكاساً إيجابياً على الاقتصاد خاصة خارج قطاع المحروقات .

2- تلعب الشراكة الأورو- تونسية من خلال البرامج الأوروبية الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة دوراً تنموياً هاماً و إيجابياً على الاقتصاد .

أهمية الدراسة: تتحدد الأهمية في :

- خصوصية الاقتصاد الجزائري المبني أساساً على قطاع المحروقات .
- أهمية تقييم التجربة التونسية فيمّل يتعلق بالبرامج الأوروبية الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار الشراكة الأورو متوسطية على اعتبارها التجربة الأولى ضمن الدول المعنية بهذه الشراكة.

أهداف الدراسة :

توضيح أهم البرامج الأوروبية المعتمدة لتطوير وإعادة تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار اتفاق الشراكة من جهة ، و معرفة أثارها الاقتصادية في كل من الجزائر و تونس من جهة أخرى .

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الإحصائيات للوقوف على واقع البرامج الأوروبية الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معرفة أثارها الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية لكل من الجزائر و تونس .

الدراسات السابقة:

دراسة : حسين يحي، (2013م) :

خلصت الدراسة إلى اختلاف البرامج في الدول المغاربية، فحصيلتها لم ترق إلى تطلعات وطموحات الجهات المعنية في كل من المغرب والجزائر، في حين قطعت تونس شوطاً هاماً في مسيرتها لتأهيل هذا النوع من المؤسسات.

دراسة : شريط عابد، (2004م) :

توصلت الدراسة إلى أنّ هذه الشراكة لن تكون متكافئة ما لم يقيم الشريك الأوروبي بتنمية الشريك المغربي بالقدر الذي يسمح له بإطلاق طاقاته الكامنة وتوسيع نطاق صادراته بما في ذلك حرية حركة رؤوس الأموال، كما أشارت إلى أنه على الرغم من تبلور نتائج إيجابية على مستوى كل القطاعات التنموية للدول المغربية بعد دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ يبقى تحقيقها مرتبطاً بعامل الزمن ويكفي كخطوة أولى التركيز على برامج الإصلاح والتأهيل.

دراسة : عمورة جمال ، (2006م) :

بينت الدراسة أنّ المحصلة النهائية للآثار الإيجابية والسلبية تبين مدى الخسائر الصافية التي تتحملها الاقتصاديات العربية المتوسطة بتنفيذها لاتفاق الشراكة مع أوروبا، حيث لا يمكنها تعويض الخسائر -الناجمة عن الأثر المالي المباشر المتمثل في انخفاض حصيلة الإيرادات الجمركية التي تعتبر كمصدر أساسي لإيرادات الدولة وعجز الكثير من الصناعات غير المؤهلة لمواجهة المنافسة- بالمكاسب المتمثلة في زيادة الصادرات الزراعية التي هي في الأصل ضئيلة الحجم. انطلاقاً مما ذكر أعلاه فإن ما يميز هذه الدراسة هو محاولة تبيان أن تونس البلد الذي لا يتجاوز عدد سكانها نسبة 5% من العدد الإجمالي للدول المتوسطة الشركة استفاد من البرامج الأوروبية الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر بالإضافة إلى تجسيده لمنطقة التبادل الحرة في المنتجات الصناعية في وقتها، بينما الجزائر بقي اقتصادها ريعي ولم تتمكن من تجسيد منطقة التبادل الحرة في تاريخها المحدد بل تم تأجيلها إلى 2020 م.

البرامج الأوروبية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و أثارها على الاقتصاد :

البرامج الأوروبية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و أهم النتائج :

حاولت الجزائر استغلال الفرص المتاحة في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال برامج مشتركة والمتمثلة في :

1- البرنامج الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:(ED PME)

أ- تعريف البرنامج:

جاء هذا البرنامج في إطار اتفاقية التمويل الممضاة في ديسمبر 1999 إلا أنّ الانطلاق الفعلي له كان 2002 لينتهي في

ديسمبر 2007م ، وسهر على تجسيده فريق مختلط من الخبراء الأوروبيين والجزائريين، ولقد سبّرت من قبل هيئة مقرها

الجزائر العاصمة، وخمس مرصد موزعة على الجهات (الجزائر، عنابة، غرداية، وهران وسطيف) (Accord

d'association entre l'Algérie et l'union européenne, 2005, p32)

وقدرت الميزانية المخصصة بـ: 66,445 مليون أورو، حيث ساهم الاتحاد الأوروبي بما قيمته 57 مليون أورو وساهمت

الوزارة المستفيدة و المتمثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية بـ: 5,32 مليون أورو أمّا

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات الدعم المعنية (Etude des mesures d'appui au développement de

la PME,2003,p10) فساهمت بـ: 4,125 مليون أورو .

ب- أهداف البرنامج:

تمثل الهدف الأساسي لهذا البرنامج في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة وذلك للمشاركة أكثر في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، أمّا عن الأهداف الخاصة فيمكن إيجازها في النقاط الآتية:⁶ (Ministère de la PME et)

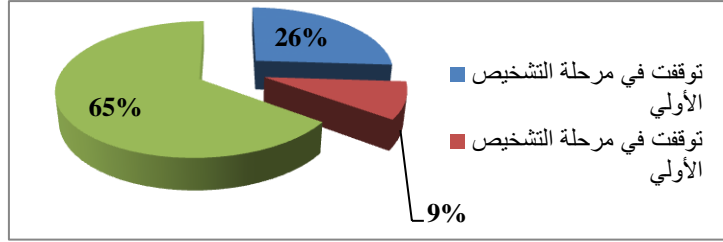
de l'artisanat

- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساير مع التطور المفروض عليها للانتقال إلى اقتصاد السوق.
- المساهمة في توفير الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تحسين المحيط المقاولاتي عن طريق دعم المؤسسات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- نتائج البرنامج :

- المساهمة التقنية للبرنامج

تمّ قبول ملفات 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لتأهيلها في إطار البرنامج، والشكل الآتي يوضح درجة تقدم إجراءات التأهيل في هذه المؤسسات.



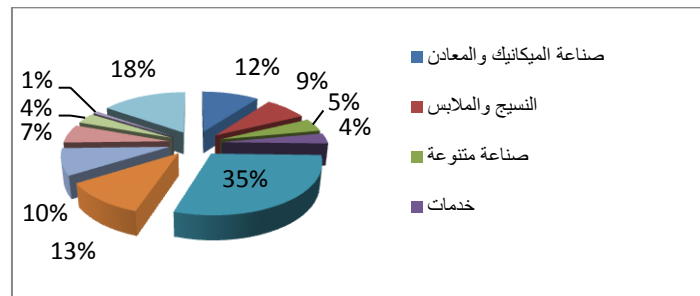
Source: Programme d'appui aux PME/PMI, (2007)

شكل رقم (1): درجة تقدم إجراءات التأهيل بالنسبة لـ: 685 مؤسسة

يتضح من الشكل رقم (1) أنه من بين 685 مؤسسات صغيرة ومتوسطة قبلت ملفاتها ضمن برنامج (ED PME)، إلا أنّ 179 مؤسسة تخلت عن البرنامج بعد قيامها بعملية التشخيص الأولي و 61 مؤسسة توقفت عنه بعد إتمامها بشكل نهائي لمرحلة التشخيص، أما النسبة الأكبر فهي تحتل 445 مؤسسة باشرت عمليات التأهيل متجاوزة بإيجابية لمرحلتى التشخيص والتشخيص الأولي.

وتعود الأسباب الأساسية لمغادرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا البرنامج انطلاقاً من مرحله الأولى لـ:

- سوء التنظيم لهذه المؤسسات لدرجة حالت دون مباشرتها لعملية تأهيل واحدة.
 - تعرض هذه المؤسسات لصعوبات مالية تحول دون مقدرتها على دفع الجزء المستحق من تكاليف التأهيل.
- والملفت للانتباه إلى أنّ البرنامج كان موجه إلى المؤسسات الصناعية الخاصة التي تشغل على الأقل 20 عامل والتي تراوح عددها ما بين 3500-4000 مؤسسة، (PME Magazine, 2006,p20) وعليه فإنّ نسبة المؤسسات المؤهلة تعد ضئيلة جداً (445 مؤسسة فقط)، والسبب يعود إلى الشروط الموضوعية مسبقاً للالتحاق بالبرنامج . أما عن أهم القطاعات التي تنتمي إليها المؤسسات المؤهلة فهي موضحة في الشكل الآتي:



Source: Programme d'appui aux PME/PMI

شكل رقم (2): توزيع الـ 445 مؤسسة المؤهلة حسب قطاع النشاط

وفقاً لمعطيات الشكل رقم (2) فإن المؤسسات المؤهلة توزعت على أربع قطاعات فرعية إحتلت الصدارة: الصناعة الغذائية، صناعة الكيمياء، صناعة مواد البناء والخزف والزجاج، الصناعة الميكانيكية والمعدنية بنسب قدرت على التوالي بـ: 29%، 18%، 11% و 10% ويعود ذلك للأسباب الآتية:

- الصناعة الغذائية وصناعة مواد البناء تستجيب للطلب المتزايد بفعل النمو السكاني والحاجة إلى منتجات ذات نوعية جيدة .

- صناعة الكيمياء وخاصة صناعة الأدوية كانت ولا تزال موضع اهتمام خاص من قبل السلطات لتجسيد الأهداف الرامية إلى التقليل من استيراد الأدوية.

- صناعة الميكانيك/المعادن استفادت من فتح أسواق هامة من قبل المقاولين الرئيسيين .

أما النسبة المتبقية من المؤسسات والتي قدرت بـ: 32% (142 مؤسسة) فهي توزعت على سبعة قطاعات بنسب ضئيلة، حيث احتلت صناعة الجلود والأحذية المرتبة الأخيرة بنسبة 01% رغم أهمية القطاع في السوق الوطني والمنافسة التي يعرفها من قبل المنتجات الأجنبية.

• المساهمة المالية للبرنامج :

لقد ساهم برنامج (ED PME) في الجانب التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كما يوضحه الجدول رقم (1):

جدول رقم (1): استهلاك الضمانات في إطار الاتفاقية (FGAR/ED PME) خلال الفترة (2005-2009)

صندوق ضمان القروض بإسناد من ميدا	2005	2006	2007	2008	2009	الإجمالي إلى غاية 2009/12/31
عدد الضمانات الممنوحة	12	45	49	20	12	138
التكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	1.283.996.428	7.753.321.913	7.189.068.292	2.931.201.904	1.482.952.000	20.441.706.246
قيمة القروض المطلوبة (دج)	807.722.213	4.722.571.019	4.750.394.252	1.648.117.120	640.191.000	12.069.720.715
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	63%	61%	66%	56%	43%	59%

5.098.330.515	334.612.900	624.544.817	2.001.614.244	1.858.128.102	370.606.174	قيمة الضمانات الممنوحة (دج)
42%	52%	38%	42%	39%	46%	المعدل المتوسط للضمان الممنوح
36.944.424	27.884.408	31.227.241	40.849.270	41.291.736	30.883.848	القيمة المتوسطة للضمان (دج)
12517	1300	1967	4918	3679	900	عدد مناصب الشغل التي ستنشأ

المصدر: من إعداد الباحثين من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية سابقا تتضح المساهمة المالية لبرنامج (ED PME) في تغطية ضمانات القروض للمؤسسات المستفيدة من البرنامج وفقاً للعقد المبرم مع صندوق ضمان القروض سنة 2005، حيث دامت فترة العقد 5 سنوات ، وقد بلغ العدد الإجمالي للضمانات 138 ضمان بقيمة 5.098.330.515 دج بمعدل قارب 42% من قيمة القروض المطلوبة، حيث ساهم هذا الاتفاق في خلق 12517 منصب شغل وذلك على الرغم من أن هذا الاتفاق يعد متأخراً مقارنة بانطلاق برنامج (ED PME). وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤسسات التي شملها هذا البرنامج، بقي هذا الأخير غير كاف لكونه من جهة مسّ عدد ضئيل جداً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، و من جهة أخرى فإن البرنامج أستقطب بالدرجة الأولى المؤسسات ذات النتائج الإيجابية مسبقاً.

2- برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (PME II):

لقد انتهى البرنامج الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن العملية التأهيلية لهذه المؤسسات في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تواصلت وذلك بالتوقيع على برنامج جديد سمي بـ: "برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

أ- تعريف البرنامج :

هو عبارة عن برنامج تأهيلي في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تم التوقيع عليه في مارس 2008 و قد خصص لتأهيل 500 مؤسسة صناعية وغير صناعية بميزانية إجمالية قدرت بـ: 44 مليون أورو، يساهم الاتحاد الأوروبي بـ: 40 مليون أورو وتساهم الجزائر بـ: 03 مليون أورو، أما المليون أورو المتبقية فهي تمثل مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج (Lamia Azouaou-Nabil, Ali Belouard , 2010 ,p10).

و قد حددت فترة تنفيذ البرنامج من 03 مارس 2008 إلى 02 سبتمبر 2014 إلا أن الانطلاقة الفعلية في ماي 2009 (Programme d'appui aux PME/PMI, 2010 , p03).

ب- أهداف البرنامج:

يمكن ذكر أهم الأهداف الخاصة في العناصر الآتية : (Rapport annuel de la coopération UE-Algérie , 2009 ,pp14-15)

- توطيد وتعزيز برامج التأهيل السابقة أو الجارية التنفيذ بهدف نشر أفضل الممارسات على مؤسسات القطاع.
- مساعدة المؤسسات المستفيدة والبرامج المنضوية ضمن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تطبيق خطة خاصة بالثنائية الجودة/التقييس في برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض القطاعات النموذجية وذلك بدعم المؤسسات المعنية بذلك.

- تطوير سوق الخدمات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المساعدة على إنشاء وتعزيز مراكز تقنية صناعية وجمعيات مهنية.

ج- نتائج البرنامج حسب القطاعات إلى غاية ديسمبر 2013:

• **قطاع الميكانيك:** رافق البرنامج 30 مؤسسة تابعة لهذا القطاع خلال الفترة 2011-2013 حيث تم تسجيل مباشرة 12 مؤسسة في إجراءات التأهيل، واستفادت هذه الأخيرة من العديد من عمليات التأهيل في المجالات المختلفة .
وفيما يتعلق بالدعم المؤسسي في إطار الارتباط مع وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، عمل البرنامج في التحضير ل: دراسة نموذجية في مجال المناولة في قطاع مكونات السيارات، دراسة تقنية ومالية للمخابر التابعة للمركز التقني المستقبلي لصناعة الميكانيك و دراسة حول نظام المعلومات موحد لبورصات المناولة والشراكة.
وإجمالاً فإنّ دعم البرنامج لقطاع الميكانيك، قد تطلب ميزانية قدرت ب: 815.000 أورو والتي سمحت بحشد 930 رجل/اليوم للخبرة وتدخل 45 خبير للمدى القصير في إطار 49 مهمة لإعداد الدراسات، المساعدة التقنية والتدريب (Journée de presentation des actions de mise à niveau, 2013, pp03-04).

* **قطاع الصيدلة:** تمّ الاتفاق على شراكة مع الاتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة، حيث تم وضع خلال الفترة (2011-2013) برنامج تكوين في المجالات الآتية: (Dossier de presse 2013, pp3-5) القياس، مراقبة وتدقيق في المومنين ومقدمي الخدمات، مؤشرات الإنتاج، تحليل المخاطر، ضمان ومراقبة الجودة، النظافة، السلامة والمحيط، تكوين المدربين.

كما تمّ القيام ب: 08 عمليات مجمعة للتكوين (02 في سنة 2011، 03 في سنة 2012 و 03 في سنة 2013)، و أشرفت عليها مجموعة مكونة من 06 خبراء مختصين في المجالات المشار إليها سابقاً، حيث بلغ العدد الإجمالي للمشاركين 230 إطاراً من 22 مؤسسة ضمن القطاع.

ولقد رافق البرنامج المخبر الوطني لمراقبة المنتجات الصيدلانية في إجراءات الاعتماد ISO 17025، وإجمالاً قدر دعم البرنامج لقطاع الصيدلة ب: 800.000 أورو سمحت بتجنيد 975 رجل/اليوم للخبرة وتدخل 25 خبير في المدى القصير في إطار 31 مهمة.

* **قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** أبرم برنامج (PME II) اتفاق شراكة مع الجمعية الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تطوير وتنفيذ برنامج عمليات مساعدة تقنية وتكوين لفائدة الشركات الجزائرية المتخصصة في تحرير البرنامج، و خلال الفترة 2011-2013 و في إطار الشراكة قد تحقق ما يلي (Dossier de presse, 2013, p02) :

- تكوين في مجال تسيير وإدارة مشاريع الإعلام الآلي والتحصير لحصول 20 شخص من إطارات مؤسسات القطاع على شهادة إدارة المشاريع الفنية .

- تكوين في متابعة 20 مؤسسة في إطار مسعى للحصول على شهادة ISO 9000 صيغة 2008.

كما تمت 20 عملية تأهيل لفائدة 18 مؤسسة صناعية في المجالات الآتية: تشخيص نظام المعلومات لـ 07 مؤسسات، إعداد دفاتر الشروط اللازمة لإنشاء نظم معلومات في 04 مؤسسات مرافقة لتنفيذ أنظمة معلومات في 07 مؤسسات.

وانطلاقاً مما سبق يتضح تركيز برنامج (PME II) على الجانب التقني و على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هذه الأخيرة التي تفتقر لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المسجلة على مستوى المؤسسات والهيئات المستفيدة من دعم البرنامج إلا أنّ المتمعن في نسبة الاستفادة يقرّ بضآلتها إذا ما قورنت بإجمالي مؤسسات القطاع، لأنه يستثني المؤسسات المصغرة الصناعية والتي تمثل غالبية القطاع في الجزائر .

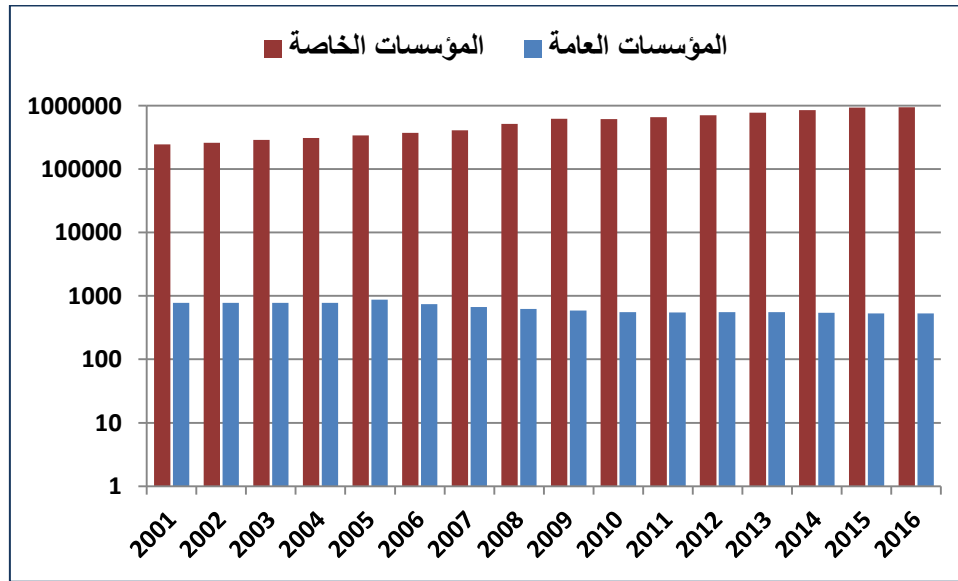
الأثر الاقتصادي للبرامج الأورو- جزائرية الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

للكشف عن الأثر الاقتصادي للبرامج الأورو- جزائرية الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سيتم الاستعانة بالعناصر التالية:

أ- تطور تعداد و هيكلية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية خلال فترة 2001م -2016م :

عند قراءة ما جاء في الشكل رقم (3) يتضح أن تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرف تطورا خلال فترة 2001-2016 و سيطرت القطاع الخاص على هيكلية هذه المؤسسات من 244570 مؤسسة سنة 2001 إلى 945000 مؤسسة سنة 2016 خاصة بعد 2005 أي بداية تطبيق سياسة الخصخصة و دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ التي ساهمت في تراجع حصة القطاع العام حيث استقرت عند 532 مؤسسة سنة 2016 .

كما يجب الإشارة إن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية هي مؤسسات مصغرة بالدرجة الأولى - (القانون التوجيهي رقم 08/01 ، 2001م، ص 06) ، حيث تجاوزت نسبة 97% من العدد الإجمالي ، و يرجع ذلك إلى خصوصيتها كونها ذات طابع عائلي و تمارس الأنشطة التي تتميز بانخفاض كل من التكلفة و المخاطرة .



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: نشرية المعلومات الإحصائية على الموقع ، www.Pmeart-dz.org شكل رقم (3): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة (2001م - 2016م)

ب- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل:

تعد مشكلة البطالة من المشاكل الكبرى التي تسعى الجزائر لمعالجتها أو التقليل منها وقد كان لبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وازدياد عددها الدور الفعال في توفير مناصب الشغل، ولتسليط الضوء على ذلك يمكن الاستعانة بالجدول الآتي:

جدول رقم (2): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في استحداث مناصب عمل من إجمالي الوظائف خلال الفترة (2015-2001)

السنوات	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2001
عدد المناصب الإجمالية	11932000	11453000	10788000	10170000	9599000	9735000	9472000	9146000	8594243	8868804	8044220	7798412	6684056	6228772
عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2371020	2157232	2001892	1848117	1724197	1625686	1756964	1540209	1355399	1252707	1157856	1063953	912949	737062
حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الوظائف %	19,87%	18,83%	18,56%	18,17%	17,96%	16,69%	16,32%	16,84%	15,77%	14,12%	14,39%	13,64%	13,65%	11,83%

المصدر: إعداد الباحثين بناء على الموقع www.ons.dz; consulté le /2016

استناداً إلى معطيات الجدول رقم (2) يمكن التأكيد على أنّ عدد مناصب العمل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث ارتفع من 11,83% سنة 2001 إلى 19,87% سنة 2015، وعلى الرغم من هذه الزيادة في استحداث مناصب العمل إلا أنّ المساهمة الفعلية لهذا القطاع من إجمالي الوظائف تظلّ ضئيلة.

ج- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التجارة الخارجية :

إنّ من أهم أهداف اتفاق الشراكة هو إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين، لذا فمن المنتظر أن يكون لهذا الاتفاق و لهذه المنطقة آثارا هامة على مستوى المبادلات التجارية بين الطرفين خاصة من حيث التتويج للصادرات ، و الجدول رقم (3) يوضح ذلك:

جدول رقم (3): تطور الصادرات و الواردات الجزائرية (نحو/من) الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2014-2000)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي	39900	40378	41277	39797	37307	28009	23186	41246	26833	28750	25593	17396	14503	12100	12344	13792

61956	62886	64974	71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	46001	32083	24612	18825	19132	22031	مجموع الصادرات
30450	29684	28724	26333	24616	20704	20772	20985	14427	11729	11225	10097	7954	6732	5903	5256	الواردات من الاتحاد الأوروبي
59250	58580	55028	50376	47247	40473	39294	39479	27631	21456	20357	18308	13534	12009	9940	9173	مجموع الواردات

Source: Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie.

من خلال الجدول رقم (3) يتضح الوزن الكبير للمعاملات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث يتصدر هذا الأخير قائمة الصادرات والواردات الجزائرية، ففي سنة 2015 يستحوذ على 64,20% من الصادرات الجزائرية و 50,67% من الواردات و لهذا فالصادرات الجزائرية لم تتأثر إيجابياً باتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي وظلت تشهد نفس الخصائص لمرحلة ما قبل الشراكة فهي خاضعة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما الواردات من دول الاتحاد الأوروبي فقد عرفت معدلات نمو موجبة ناجمة عن تزايد تدفق المنتجات الأوروبية المنفق عليها ويمكن ملاحظة ذلك انطلاقاً من سنة 2007 وهي سنة بداية التفكيك الجمركي للمنتجات نصف المصنعة، التجهيزات الصناعية والمنتجات التامة الصنع الأوروبية نحو الجزائر، حيث يسجل زيادة بنسبة 28,52% مقارنة بسنة 2005 (بدء سريان الاتفاق).

واستناداً إلى ما تقدم ، تتضح قوة العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بقيت تسجل عجزاً متزايداً في الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات مما يدل على عدم قدرة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ترقية قطاع التجارة الخارجية و الأمر الذي تؤكد معطيات الجدول رقم (4) :

جدول رقم (4): مكونات هيكل المبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية لسنة 2015

الوحدة: مليون أورو

صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر			واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر			البيان
النسبة من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي	%	القيمة (مليون أورو)	النسبة من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي	%	القيمة (مليون أورو)	
3,5	11,7	2625	0,1	0,3	101	منتجات غذائية وحيوانات حية
1,0	1,3	279	0,0	0,0	2	مشروبات وتبغ
1,4	2,5	553	0,1	0,2	73	مواد خام (غير صالحة للأكل باستثناء الوقود)
1,8	9,9	2222	6,3	98,17	31251	الوقود المعدني و مواد التشحيم والمواد الملحقة
4,8	1,0	232	0,0	0,0	0	الزيوت،الدهون،الشموع ذات الأصل النباتي أو الحيواني
1,1	13,1	2922	0,2	0,9	300	منتجات كيميائية ومنتجات ملحقة
2,2	19,2	4308	0,0	0,1	44	سلع مصنعة مصنفة أساساً بعد المادة

						الأولية
1,1	35,8	8016	0,0	0,1	45	آلات ومعدات نقل
0,6	4,5	1008	0,0	0,0	6	سلع مصنعة متنوعة
0,2	0,7	159	0,0	0,0	4	سلع غير مذكورة سابقا
-	0,3	62	-	0,0	5	مختلف المواد الأخرى
1,3	100	22386	1,9	100	31831	المجموع

Source: sur le site ePP.eurostat.ec.europa.eu/ generator/getfile.php?consulté ,2016.

يتضح من الجدول رقم (4) عدم التكافؤ الاقتصادي بين طرفي الشراكة، فالنظر إلى وزن الاتحاد الأوروبي ضمن المبادلات التجارية الجزائرية تبقى الجزائر لا تحتل مكاناً ضمن قائمة المتعاملين الأساسيين مع الاتحاد الأوروبي، إذ لم تتجاوز صادراتها إليه ما نسبته 1,9% من إجمالي الواردات الأوروبية. و لهذا يمكن القول أنّ العلاقات التجارية الأورو جزائرية لم يطرأ عليها تغيرات بعد سريان الاتفاق على مستوى الصادرات، حيث ظلت نسبة الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جداً .

البرامج الأوروبية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية و أثارها الاقتصادية :

البرامج الأوروبية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية و أهم النتائج :

تعد تونس أول بلد جنوب متوسطي يوقع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث أرسى منطقة للتبادل الحر وفقاً لما جاء في مؤتمر برشلونة، لذا كان لزاماً عليها السعي لتأهيل ودعم الاقتصاد خاصة على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل ركيزة الاقتصاد التونسي و لهذا تم إرساء عدة برامج متتابعة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس و من أهمها :

1- برنامج المؤسسة الأورو-تونسية ("ETE") (Marco, Ditommaso et autres , 2014 ,p-55-56)

أ- تعريف البرنامج (Euro-Tunisie Entreprise)

في إطار هذا البرنامج وقعت كل من اللجنة الأوروبية ووزارة الصناعة التونسية على اتفاق مالي في مارس سنة 2000 غطى الفترة من جوان 2000 إلى جوان 2002، حمل إعانة بقيمة 13 مليون أورو لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية (65%) ولتعزيز قدرات هيئات الاستشارة والمساندة مثل المراكز التقنية والجمعيات المهنية (35%) عمل برنامج ETE تحت إشراف مدير وكالة النهوض بالصناعة.

ب- نتائج البرنامج:

أعتبر أول برنامج ممول من قبل الاتحاد الأوروبي خاص بالصناعة، انطلق في نوفمبر 1996م بميزانية قدرت بـ 20 مليون أورو، لكن نظراً للمشاكل المحيطة به لم يتمكن البرنامج من الانطلاقة الفعلية إلا في سنة 2000م، إضافة إلى أنّ الفترة الفعلية لتنفيذ البرنامج كانت من أبريل 2000 إلى جوان 2003، خلال هذه الفترة ساعد البرنامج هيئات دعم الصناعة، كما وفر مساعدة مباشرة للمؤسسات الصناعية خاصة في مرحلة التشخيص ضمن برنامج التأهيل الصناعي. وقد استهدف البرنامج بالدرجة الأولى المؤسسات الصغيرة وذلك بالتعاون مع فرقة عمل تابعة لوكالة النهوض بالصناعة، أما المبادرة الأخرى فقامت على ترقية الشراكة مع المؤسسات الأوروبية خاصة في قطاع النسيج والملابس، وانطلاقاً من نوفمبر 2003 تم تعويض البرنامج ببرنامج التحديث الصناعي (Peter LOEWE et autres,2004,p51).

2- برنامج التحديث الصناعي "Programme de Modernisation Industrielle (PMI) :

أ- تعريف البرنامج:

من أجل إنشاء منطقة تبادل حر أورو متوسطية تمّ تصميم هذا البرنامج وهو برنامج ممّول بالكامل من قبل الاتحاد الأوروبي بغلاف مالي قدر بـ50 مليون أورو على شكل منحة، نفذ خلال الفترة (2003-2010 مارس).

ب- أهداف البرنامج:

تمثل الهدف العام للبرنامج في تسهيل إدراج الصناعة التونسية في منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية من خلال: (Programme de modernisation industrielle, 2007) التنمية والابتكار، الجودة و التقييس و القياسة ، الملكية الصناعية، التمويل.

ج- نتائج البرنامج: يمكن حصرها فيما يلي:

- تم إطلاق ما يقارب 700 عملية تمثل ما يعادل 47000 رجل/اليوم للخبرة، المساعدة الفنية منحت للتركيز خاصة حول تحديث أدوات الإنتاج والجودة في المؤسسات.

- ساعد البرنامج 850 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، 32 هيكل دعم (27 عمومية و05 خاصة) و36 مختبر، بالإضافة إلى عدة عمليات مساعدة فنية في مجال الجودة التي ساهمت في حصول حوالي 200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على شهادات.

- خلق البرنامج الظروف الملائمة لإطلاق تومتين جديدتين بتمويل من الاتحاد الأوروبي، واحدة في إطار اتفاقية الاعتراف المتبادل للمنتجات الصناعية والأخرى مع بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وميلاد مشاريع أوروبية جديدة مثل برنامج دعم التنافسية والوصول إلى السوق.

3- برنامج دعم تنافسية المؤسسات وتسهيل الوصول إلى السوق (PCAM):

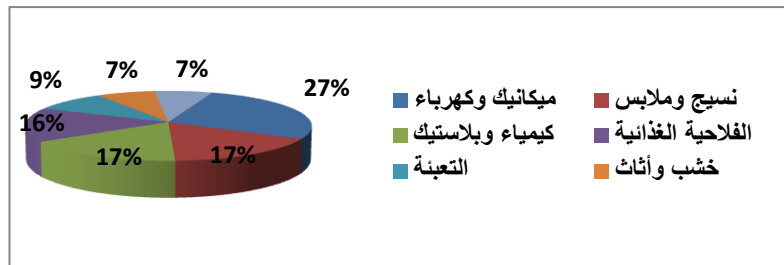
أ- التعريف بالبرنامج وأهدافه:

انطلق في جانفي 2012 واستمر إلى غاية أكتوبر 2015 (Rencontre annuelle des entreprises partenaires Rapport de coopération UE-Tunisie 2012 ,p35 du PCAM, 2014) ، وقدرت ميزانيته بـ23 مليون وأور () .

عمل البرنامج تحت إشراف وزارة الصناعة بالشراكة مع المراكز التقنية القطاعية، وحدة تسيير وترقية الجودة، وكالة ترقية الصناعة، مكتب التأهيل، الجمعيات المهنية بالإضافة إلى مكاتب الدراسات والاستشارة، حيث عملت إجراءات البرنامج على تحضير تونس للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي من أجل تأسيس اتفاقية الاعتراف المتبادل فيما يتعلق بتقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية، كقطاعات الصناعات الكهربائية، الميكانيكية ومنتجات البناء، وعن أهداف البرنامج يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- تحسين أداء وقدرة المؤسسات التونسية لتستجيب لمتطلبات السوق الدولية بتنافسية أكبر خاصة الأوروبية منها.
- المساهمة في عصرنه وتحديث البنية التحتية للجودة في تونس من خلال دعم هيئات تقييم المطابقة .
- إعداد تونس إلى احتمال توسيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل في قطاعات إستراتيجية أخرى بالإضافة إلى القطاعات ذات الأولوية المختارة (قطاعات الميكانيك والكهرباء، ومنتجات البناء).

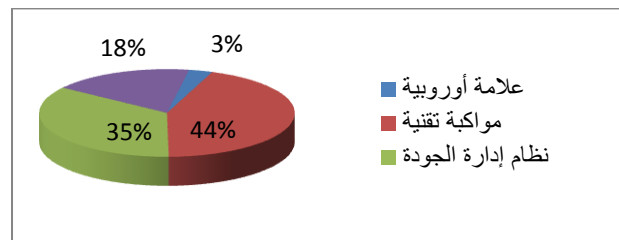
- ب- نتائج البرنامج: إن عرض حصيلة البرنامج تتم على المكونين الرئيسيين هما:
- حصيلة دعم المؤسسات: إلى غاية ديسمبر 2014 أكثر من 600 مهمة مساعدة تم تنفيذها في أكثر من 400 مؤسسة توظف قرابة 35000 شخصا، حيث حقق البرنامج حوالي 80% من الأهداف المسطرة لهذا العنصر ، وقد تطلب ذلك 10222 ساعة/اليوم للخبرة يقدمها 248 خبير (50% منهم تونسيين).
- وتوزعت عمليات البرنامج في دعم المؤسسات على القطاعات الصناعية الموضحة في الشكل الموالي:



Source: www.Pcam.gov.tn/Fr/image.php?id=540;consultéle16/12/2016.

شكل رقم (4) : توزيع عمليات دعم المؤسسات في إطار برنامج Pcam حسب النوع إلى ديسمبر 2014

انطلاقاً من الشكل رقم (4) يتضح أنّ عمليات دعم المؤسسات في إطار برنامج Pcam شملت جميع قطاعات النشاط والصناعة التونسية بنسب متفاوتة، حيث أنّ حوالي 73% من مهام المساعدة تم استيعابها من قبل أربع قطاعات هي: صناعة الميكانيك والكهرباء، صناعة النسيج والملابس، الصناعة الكيمائية والصناعة الغذائية. وعن توزع هذه العمليات حسب نوعها فالشكل رقم (5) يوضح :



Source: rencontre annuelle des entreprises partenaires du PCAM, Op-cit.

شكل رقم (5): توزيع عمليات دعم المؤسسات في إطار برنامج Pcam حسب النوع إلى ديسمبر 2014

يتضح أنّ حوالي 79% من عمليات دعم المؤسسات في إطار برنامج Pcam خصصت للمواكبة التقنية والمساعدة على إرساء نظام إدارة الجودة وهما يشكلان أبرز النقاط التي تعانيتها المؤسسات الصناعية التونسية، أما فيما يتعلق بعمليات الدعم للحصول على العلامة الأوروبية فلم تتجاوز نسبة 3% الأمر الذي يشير إلى صعوبة الحصول عليها.

*حصيلة تحديث البنية التحتية للجودة: إنّ تحديث البنية التحتية للجودة كان يهدف لوضع تحت تصرف المؤسسات الصناعية في تونس وسائل ومهارات تقنية في مستوى متطلباتها من هذا المنطلق قام برنامج Pcam بتجهيز هذه الهيئات

بالمعدات المتطورة، بالإضافة إلى المساعدة التقنية ذات الصلة بهذه المقتنيات وتطوير المهارات الداخلية، حيث بلغت قيمة الاستثمارات في المعدات 6.5 مليون أورو تضم خاصة اقتناء وتنفيذ مخابر .

4- برنامج التوأمة مع بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ- تعريف البرنامج وأهدافه:

تم التوقيع على هذا البرنامج بتاريخ 28 نوفمبر 2011 في إطار برنامج دعم اتفاق الشراكة، وذلك لفائدة بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركة التونسية للضمان. خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ إجمالي لهذا البرنامج قدر بـ 1.1 مليون أورو، وكان البرنامج يهدف في آن واحد إلى تحسين نوعية خدمات بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تكيف منتجاته مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع آليات ضمان مناسبة عبر الشركة التونسية للضمان.

ب- إنجازات البرنامج خلال سنة 2012م:

- قدم البنك المركزي التونسي التفويضات اللازمة لوضع منتجات جديدة لبنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق من خلال "اتفاقية تنمية.

- أطلق بنك تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حملة تسويقية لعرض منتجات جديدة.

- على مستوى مخطط تسيير الموارد البشرية تم زيادة في معدل التأطير وإدماج 11 إطارا جديدا في البنك في نهاية سنة 2012م.

- تم تطوير مخطط عملي لتحسين سياسة خطر البنك.

5- البرامج في إطار دعم البنك الأوروبي للاستثمار:

تجسدت أهم برامج الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية من قبل البنك الأوروبي للاستثمار في :

أ- برنامج إنشاء أقطاب تكنولوجية جهوية: (Coup de projecteur, 2010,p1) كان يسعى هذا البرنامج من جهة إلى إنشاء شبكة وطنية قادرة على تطوير البحث العلمي والتكنولوجي بطريقة فعالة و من جهة أخرى تحريك الديناميكية الاقتصادية من خلال خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة للثروة والعمالة. ولهذا أطلق البنك الأوروبي للاستثمار سنة 2005 مشروعا لتجسيد النمو وخلق مناصب شغل من خلال إنشاء خمسة أقطاب تكنولوجية جهوية تم منح قرض بقيمة 80 مليون أورو لبناء 05 من هذه الأقطاب .

ب- خط ائتمان بقيمة 100 مليون أورو سنة 2010: كان يهدف هذا القرض إلى تعزيز اقتصاد السوق بتنوع أكبر ودعم بروز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية للمساهمة في انتعاش الاقتصاد التونسي والتخفيف من البطالة واستغلال أمثل للطاقة لدى مؤسسات القطاع الخاص .

ج- خط ائتمان بقيمة 200 مليون أورو سنة 2013: وقعت تونس والبنك الأوروبي للاستثمار يوم 17 أكتوبر 2013 على هذا الاتفاق موجه للبنوك التونسية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في قطاعات الصناعة والخدمات. و ساعد هذا الخط على وضع تحت تصرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (bulletin juridique, 2013,p01) تمويلات لا تتجاوز 25 مليون أورو بتاريخ سداد يمتد على فترة 14 سنة مع 4 سنوات مؤجلة .

د- اتفاقية تمويل لصالح مؤسسة القرض المصغر "تيسير": تم التوقيع في 3 ديسمبر 2014 على اتفاقية تمويل قرض بقيمة 01 مليون أورو لدعم نشاط مؤسسة القرض المصغر "تيسير" في تنمية المؤسسات المصغرة في المناطق المحرومة في تونس، هذا التمويل وجه خصيصاً للمزارعين الصغار والمربين والشباب الذين يرغبون في خلق نشاط اقتصادي Le BEI .renforce l'innovation en Tunisie)

ه- اتفاقية تمويل مع البنك التونسي الكويتي: تم التوقيع على اتفاق تمويل في 4 ديسمبر 2014 بين البنك الأوروبي للاستثمار والبنك التونسي الكويتي في إطار الشراكة مع شبكة ريادة الأعمال، حيث تم وضع خط ائتمان بقيمة 20 مليون أورو منها 10% خصصت للمؤسسات المصغرة المتابعة من قبل شبكة ريادة الأعمال بالإضافة إلى مرافقة فردية طيلة السنوات الأولى لنشاطها، فأول مرة يقدم البنك الأوروبي للاستثمار مع بنك تونس مالي بالتعاون مع المجتمع المدني .

الأثر الاقتصادي للبرامج الأورو-تونسية الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

انطلاقاً مما ذكر أعلاه يتضح أن تونس استفادت من عدة برامج أوروبية في إطار الشراكة الأورومتوسطية لتأهيل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لهذا كان من المنتظر أن تحدث هذه البرامج أثر إيجابي على الاقتصاد و هذا ما سيتم معرفته من خلال بعض العناصر كما يلي :

أ- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية و مساهمتها في التشغيل :
للقوف على واقع تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية و مساهمتها في التشغيل يكفي قراءة ما جاء في الجدول رقم (5) :

- من حيث التعداد فإن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس قد عرف نمواً مستمراً بلغت نسبته سنة 2013 ما قيمته 84,46% مقارنة بسنة 1996، مما يوحي بأهمية هذا القطاع لدى الحكومة التونسية، وذلك راجع بالأساس إلى وزن هذا القطاع ضمن إجمالي المؤسسات الخاصة و الاقتصاد التونسي بشكل عام، وما يجب الإشارة إليه هو أن مؤسسات القطاع الخاص في تونس هي مؤسسات مصغرة، صغيرة، و متوسطة بالدرجة الأولى و عرفت نمواً باستمرار من سنة إلى أخرى.

- من حيث التشغيل فإن عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية عرف تطوراً مستمراً من سنة إلى أخرى ، حيث بلغ معدل نمو قدر بـ: 49,32% سنة 2014م مقارنة بسنة 1998، إلا أن هذا المعدل يعدّ ضعيف جداً إذا ما قورن بفترة 17 سنة (1998م-2014م)، الأمر الذي يوحي إلى عدم مساهمة هذا النوع من المؤسسات بشكل فعال في استحداث وخلق مناصب الشغل التي لم تتجاوز 19%.

جدول رقم (5): تطور المؤسسات الخاصة في تونس وعدد عمالها خلال الفترة (1998-2014)

السنوات المؤسسات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	381818	369544	376757	393863	414400	437938	457679	477382	503534	519546	541597	567883	596771	601413	625298	653719	679433
عدد المؤسسات الكبيرة	559	593	629	695	712	714	723	707	750	779	808	812	826	809	804	805	808

عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد العمال في المؤسسات الكبيرة
576769	422656
571073	418286
583101	414660
575094	408955
568170	423773
551529	408150
542055	401623
523553	371229
507175	347970
499656	330306
499304	329216
491293	315442
514263	312433
493402	309422
479711	277917
454291	259237
411709	241093

المصدر: إعداد الباحثين بناء على: - Statistiques issues du répertoire national des entreprises, édition et 2015,

ب- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية :

لقد تمّ إرساء منطقة التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي فيما تعلق بالمنتجات الصناعية منذ سنة 2008، و لتوضيح ذلك يمكن الاستعانة بمعطيات الجدول أدناه :

جدول رقم (6): تطور قيمة المبادلات التجارية الأور وتونسية خلال الفترة (1995-2014)

الوحدة: مليون دينار تونسي

السنوات المبادلات	واردات تونس من الاتحاد الأوروبي	صادرات تونس من الاتحاد الأوروبي	الميزان التجاري	%معدل التغطية)
2014	22191.8	21097.0	-1094.8	95.06
2013	22022.6	19744.2	-2278.4	89.65
2012	20431.9	18951.2	-1480.7	92.7
2011	19392.7	19163.7	-229	98.00
2010	19465.3	17211.9	-2253.4	88.4
2009	16237.0	14367.1	-1869.9	88.5
2008	17331.9	17028.1	-303.8	98.2
2007	15867.1	15386.7	-480.4	97
2006	12969.0	12006.6	-962.4	92.6
2005	11970.1	11052.2	-917.9	92.3
2004	11274.5	10185.7	-1088.8	90.3
2003	10008.6	8343.4	-1665.2	83.4
2002	9493.8	7662.3	-1831.5	80.7
2001	9688.9	7586.4	-2102.5	78.3
2000	8270.1	6393.5	-1876.6	77.3
1999	7189.7	5606.5	-1583.2	78
1998	7120.6	5224.8	-1895.8	73.4
1997	6414.1	4817.1	-1597	75.1
1996	5425.5	4300.2	-1125.3	79.25
1995	5250.6	4075.3	-1175.3	77.6

المصدر: إعداد الباحثين بناء على: النشريات الإحصائية لتونس للسنوات 2003،2008،2012،و 2010-2014

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يتم تسجيل الملاحظات الآتية:

- لقد أضفى اتفاق الشراكة بين الطرفين حركية ذات توجه تصاعدي على المبادلات التجارية بينهما، حيث ومنذ التوقيع على الاتفاق (1995م) وإلى غاية إرساء منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية (2008م) سجلت الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي تطوراً بمعدل تجاوز في المتوسط 12% خلال الفترة 1995م-2014م، في حين نمت الواردات بنسق أقل قارب 10% خلال نفس الفترة، وهو ما انعكس إيجابياً على توازنات الميزان التجاري وتحسن تبعاً لذلك معدل التغطية من 77,6% سنة 1995 إلى 98,2% سنة 2008 وهي أعلى نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (1995م-2014م).

- يمكن التأكيد على أنّ تونس قد تمكنت من إرساء منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية مع الاتحاد الأوروبي بسلاسة وبدون اختلالات تذكر على مستوى الميزان التجاري، بل على العكس ساهم هذا الاتفاق في دعم المبادلات التجارية بين الطرفين خاصة على مستوى الصادرات التونسية، إلا أنّ انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 وكذا الأوضاع

السياسية والأمنية المتأزمة التي مرت بها تونس منذ جانفي 2011 أدت إلى الابتعاد عما حقق من انجازات ومن ثمة انخفاض معدل التغطية عن المستوى المحقق سنة 2008. أما فيما يخص هيكل المبادلات التجارية الأورو تونسية فهو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (7): هيكل المبادلات التجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي لسنة 2015

الوحدة: مليون أورو

صادرات الاتحاد الأوروبي إلى تونس			واردات الاتحاد الأوروبي من تونس			البيان
النسبة من إجمالي الصادرات	%	القيمة	النسبة من إجمالي الواردات	%	القيمة	
0.8	5.5	612	0.3	2.8	257	منتجات غذائية وحيوانات حية
0.1	0.2	27	0.1	0.0	4	مشروبات وتبغ
0.6	2.0	224	0.2	1.5	136	- مواد خام (غير صالحة للأكل باستثناء الوقود)
1.2	12.6	1404	0.3	14.2	1329	- الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد الملحقة
1.1	0.5	52	3.2	3.0	281	- الزيوت، الدهون، الشموع ذات الأصل النباتي أو الحيواني
0.4	10.8	1210	0.2	3.6	339	- منتجات كيميائية ومنتجات ملحقة
1.3	23.3	2605	0.4	6.3	587	- سلع مصنعة مصنفة أساساً بعد المادة الأولية
0.6	35.0	3910	0.8	36.0	3365	- آلات ومعدات نقل
0.6	9.4	1052	1.4	32.4	3034	- سلع مصنعة متنوعة
0.1	0.6	65	0.0	0.1	13	- سلع غير مذكورة سابقاً
-	0.3	27	-	0.1	10	- مختلف المواد الأخرى
0.6	100	11188	0.6	100	9355	الإجمالي

Source : site: [http://trade.ec.europa.eu/doclib docs/2006/September/tradoc122002.Pdf](http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/September/tradoc122002.Pdf); (09/12/2016).

يشير هيكل المبادلات التجارية الأورو تونسية إلى وجود تبادل مشترك فيما يخص آلات ومعدات النقل، حيث يتصدر قائمة الصادرات الأوروبية إلى تونس بنسبة 35% وقائمة الواردات الأوروبية من تونس بنسبة 36%، ثم تلي ذلك بالنسبة للواردات كل من السلع المصنعة المتنوعة والوقود المعدني بنسب قدرت بـ 32,4% و 14,2% على التوالي، أما بالنسبة لهيكل الصادرات فتحتل السلع المصنعة أساساً بعد المادة الأولية المرتبة الثانية بمعدل 23,3% ثم الوقود المعدني ومواد التشحيم بنسبة 12,6%.

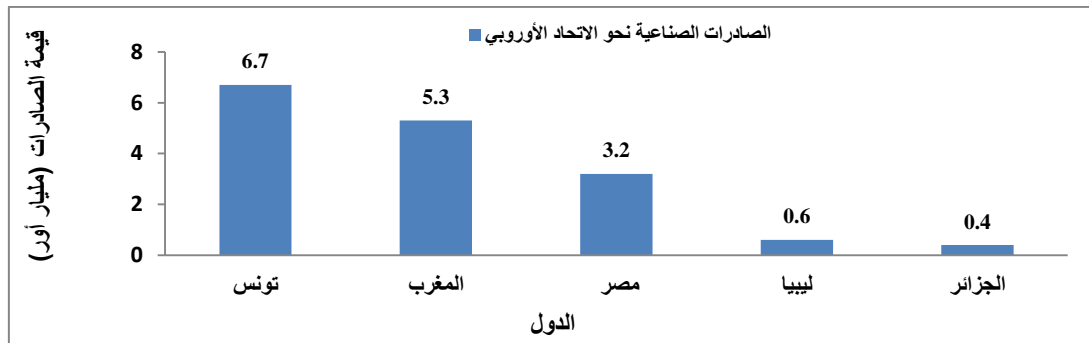
ج- أثر الشراكة الأورو تونسية على القطاع الصناعي:

يمثل القطاع الصناعي في تونس أول قطاع اقتصادي شهد تحرر جمركي قصد الانفتاح على الاقتصاد العالمي خاصة الأوروبي، و على هذا الأساس يتطلب الأمر تسليط الضوء على تطور الاستثمارات الصناعية و معرفة وزنها في الصادرات من خلال الجدول (8) و الشكل رقم (6) :

جدول رقم (8): تطور الاستثمارات الصناعية لتونس خلال الفترة (2008-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	البيان
3549.9	3500	3472.0	3631.6	3684.4	3344.3	2854.0	3278.7	قيمة الاستثمارات الصناعية (بالمليون دينار)
3921	3819	3923	4122	3919	4163	3312	3137	عدد المشاريع

المصدر: إعداد الباحثين بناء على الموقع : www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/download/conjoncture.Pdf; consulté le/2017.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الموقع

www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/download/CEPI/synthese.Pdf; consulté le: 22/03/2016

شكل رقم (6): وزن الصادرات الصناعية لبعض الدول المتوسطية نحو الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2010

انطلاقاً من معطيات الجدول (8) والشكل رقم (6) يتضح أن الاستثمارات الصناعية في تونس عرفت تطوراً مستمراً خلال الفترة (2008-2010) بمعدل نمو قدر بـ 32,7% لينخفض سنة 2011م بنسبة 5,86% مقارنة بسنة 2010م وذلك راجع أساساً إلى انعكاسات الوضع السياسي والأمني لتلك السنة ليعاود الارتفاع سنة 2012، فعلى الرغم من عواقب الأزمة السياسية التي تعيشها تونس منذ 2011م، إلا أن عدد الاستثمارات الصناعية عرف نمو منذ الإرساء الفعلي لمنطقة التبادل الحر حيث حقق معدل نمو سنة 2015م قدر بـ 21,7% الأمر الذي يؤكد من جهة أن الصناعة التونسية قد اكتسبت القدرة التنافسية للسمود في ظل الإرساء الفعلي لمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، و من جهة أخرى و بالنظر إلى الشكل رقم (6) فإن الشراكة الأورو تونسية ساهمت في رفع الصادرات الصناعية وفي جلب العملة الصعبة مع الإشارة أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم تأهيله وفق البرامج الأوروبية كان له نصيب في الصناعة خاصة إذا تعلق الأمر بالصناعات النسيجية .

إختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى: ثبت نفيها .

بيّنت الدراسة أن اتفاق الشراكة الأورو جزائري من خلال البرامج الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم يحدث أثر إيجابي بل على العكس ساهم إلى حد كبير في تكريس التبعية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي وقد ادي ذلك لطلب تمديد أجل إرساء منطقة التبادل الحر إلى سنة 2020، الأمر الذي يوحي بعجزها على تأهيل القطاع الصناعي وتتنوع الصادرات خارج المحروقات والتي لم تتجاوز نسبتها 04%.

الفرضية الثانية: ثبتت صحتها .

اتضح من الدراسة أنّ تونس كانت الأكثر استفادة من البرامج الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار الشراكة وذلك راجع إلى التزامها بتنفيذ برامج الإصلاح، مما ساعدها على إرساء منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية في الآجال المحددة وبنجاح، إلا أنّ تداعيات الأزمة السياسية والأمنية منذ سنة 2011 أدت إلى تراجع ما حقق من إنجازات.

الخاتمة العامة:

تأسيسا على ما تقدم يتضح من الدراسة أن البرامج الأوروبية التي أعطت نصيب للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تميزت بالتباين في البرامج الداعمة لهذا القطاع و في الأثر الاقتصادي خاصة إذا تعلق الأمر بالجزائر و تونس وهذا ما توضحه نتائج الدراسة .

النتائج:

1. عرفت التجربة التونسية برامج بالكامل من طرف الاتحاد الأوروبي مثل برنامج التحديث الصناعي (PMI) .
2. استثناء غالبية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الالتحاق ببرنامجي (ED PME) و(PME II)، بسبب الشروط الموضوعية حول عدد العمال مما يوحي بعدم فعالية هذه البرامج في دعم هذا القطاع .
3. تمّ تسجيل اختلاف وتباين كبير في هيكله الصادرات الجزائرية ومثيلاتها التونسية، حيث شكلت المحروقات ما يقارب 96% من الصادرات الجزائرية، في حين تمثلت أهم الصادرات التونسية في المنتجات نصف المصنعة، والمنتجات التامة المخصصة للتجهيز الصناعي لذا فإنّ هيكله الصادرات تعدّ سبباً أساسياً في نجاح التجربة التونسية في إرساء منطقة تبادل حرّ للمنتجات الصناعية .

التوصيات :

- انطلاقاً من النتائج واختبار الفرضيتين يمكن إدراج هذه النقاط كتوصيات :
- عدم استثناء المؤسسات المصغرة من برامج التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي على اعتبارها تشكل غالبية القطاع في الجزائر .
 - استغلال ما تبقى من سنوات لإرساء منطقة التبادل الحرّ الأورو جزائرية في تنويع هيكله الصادرات الجزائرية خاصة في ظلّ انهيار أسعار النفط في الآونة الأخيرة.
 - استخلاص العبر والدروس من التجربة التونسية في مجال تأهيل المؤسسات وكذا في إرساء منطقة التبادل الحر .

المراجع :

1. حسين يحي، (2013م) ، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، السنة الجامعية 2012 م-2013 م
2. شريط عابد، (2004م) ، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية - حالة دول المغرب العربي - أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003 م-2004 م .
3. عمورة جمال، (2006م) ، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005 م-2006 م .

4. القانون التوجيهي رقم 18/01 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤرخ في 2001/12/12 الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 77، الصاد في 2001/12/15
- 5 . Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, (2005) mce que vous devez savoir, ministère de la PME et de l'artisanat, Octobre, P: 32.
- 5.Etude des mesures d'appui au développement de la PME,(2003) m assises nationales de la PME, ministère de la PME et de l'artisanat INPED ,30/09/, P: 10.
6. Ministère de la PME et de l'artisanat sur le site: www.Pmeart-dz.org consulte le 04/05/2015
7. PME Magazine, N°35 Entretien avec M.(2006), Olivier de velp (directeur de euro développement PME), PME Janvier-Février, P: 20.
- 8.Lamia Azouaou-Nabil, Ali Belouard,(2015) La politique de mise à niveau des PME Algériennes: Enlissement ou nouveau départ? Sur le site: [http://www.ps2.net/media/azouaou%20 lamia.pdf](http://www.ps2.net/media/azouaou%20lamia.pdf); consulté le26/01
- 9.Programme d'appui aux PME/PMI et à la maitrise des technologies d'information et de communication (PMEII),(2010) dossier de presse, Atelier de visibilité, hôtel El -djazair, Alger, 24 Février P : 03.
- 10.Rapport annuel de la coopération UE-Algérie, (2009), PP:14-15sur le site: [http://eeas.europa.eu/délégations /algéria/documents/](http://eeas.europa.eu/délégations/algéria/documents/) consulté le 6/11/2016.
- 11.Journée de présentation des actions de mise à niveau dans le secteur «Mécanique», hôtel El-djazair, Mardi 17 Décembre 2013, PP : 03-04; sur le site: www.Pme2-Algérie.dz; consulté le 08/07/2015.
- 12:Dossier de presse, Journée de présentation des bonnes pratiques de la mise à niveau de la filière pharmaceutique PME II, Jeudi 12 Décembre 2013, PP: 03-05 sur le site: www.Pme2-algerie.dz; (consulté le 08/07/2015)
- 13.Dossier de presse, les actions de mise à niveau dans le domaine de TIC, PME II, Décembre 2013, P: 02 ; sur le site : www.Pme2-algérie-dz; Consulté le 08/07/2016.
- 14.Marco ,Ditomaso et autres ,soutien aux PME dans les pays arabes , le cas de la tunisie , sur le site [eco.voila.net pme en tunisiesoutien.pdf](http://eco.voila.net/pme%20en%20tunisie/soutien.pdf) , consulte le 10/12/2016
15. Peter LOEWE et autres, évaluation dépendante du programme intégré en tunisie , ONUDI, sur le site www.unido.org/fileadmin/impport/47688_FINAL_EVAL_REPORT_consulté le17/5/2015.
16. Programme de modernisation industrielle: le PMI, levier de développement des pôles de compétitivité, 19 et 20 Juin 2007, sur le site :[www.euromedina.org/bibliothèquefichiers/Tunis- hamdi4 Atelier.pdf](http://www.euromedina.org/bibliothèquefichiers/Tunis-hamdi4%20Atelier.pdf), consulté le 24/01/2015.
- 17.Rencontre annuelle des entreprises partenaires du PCAM, communiqué de presse, sur le site:www.Pcam.gov.tn/Fr/image.php; consulté le 16/12/2014.
- 18.Rapport de coopération UE-Tunisie 2012, P :35 sur le site: eeas.europa.eu/délégations/Tunisia/ consulté le 16/12/2016.
- 19.Coup de projecteur: projets financés par la BEI en Tunisie, banque européenne d'investissement, 12 /03/ 2010, P: 01 sur le site: www.bei.org/attachements/press/coup, consulté le 02/02/2015.
20. bulletin juridique, N°15 P: 01; sur le site : www.mdipi.gov.dz consulte le 26/02/2016
21. Le BEI renforce l'innovation en Tunisie en matière de soutien au secteur privé sur le site:

www.bei.org/infocentre/press/releases/all/, consulté le 10/12/2016